

تتكون البنية الحالية للنظام التعليمي في السودان من ثلاث مراحل، قبل المدرسي ومدتها سنتان يلتحق بها الأطفال بعد إكمال سن الرابعة، وتليها مرحلة التعليم الأساسي ويلتحق بها الأطفال بعد إكمال سن السادسة، والمرحلة الثانوية ومدتها ثلاث سنوات، يلتحق بها الناجحون في شهادة التعليم الأساس. يتميز السلم التعليمي الحالي عن السابق بأنه أختصر مرحلتي التعليم الأوسط والأساس في مرحلة واحدة مدتها ثمان سنوات واختصرت سنواته من ١٢ سنة إلى ١١ عاماً. وبذلك يكون السلم الحالي قد أسهم في زيادة العمر الإنتاجي بتوفير عام من أعوام الدراسة العامة وأستعيض عنها بالتقليل من التكرار والحشو في المنهج وزيادة أيام العام الدراسي. ويأخذ عليه بعض التربويين حشده لأعمار مختلفة من التلاميذ في مدى يمتد من الطفولة المبكرة ٦ سنوات إلى المراهقة ١٣ عاماً في حيز مكاني واحد مما قد ينتج عنه بعض الآثار السالبة وقد إكتملت التجربة منذ العام ١٩٩٥م لم تسجل ظاهرة سالبة حتى الآن. ويتميز السلم الحالي أيضاً بإدماجه لمرحلة التعليم قبل المدرسي كجزء من التعليم النظامي مما يسهم في تجاوز الكثير من الصعوبات التي تواجه الأطفال الذين لم تتح لهم الفرصة عند الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي.

٢-٢- التقويم الدراسي

نسبة لإختصار سنوات التعليم العام فقد أصبح طول العام الدراسي ٢١٠ يوماً تحدها الوزارة الإتحادية كما تحدد موعد امتحانات الشهادة الثانوية. وللولايات الحق في تحديد الموعد المناسب لبداية العام الدراسي وفقاً لظروفها بما لا يتعارض مع ما تحدده الوزارة (قانون تخطيط التعليم ٢٠٠٠م). وهذه المرونة التي يتيحها القانون للولايات في التقويم لها مردود إيجابي إذ يتيح للتلاميذ فرص المشاركة في الأنشطة المجتمعية الموسمية وتزيد من إقبال التلاميذ على الدراسة.

٢-٣ - الهيكل الوظيفي

يتكون الهيكل الوظيفي للوزارة الاتحادية من ٦ إدارات عامة التخطيط ، الامتحانات والتدريب ، التقويم ، تأهيل وتدريب الرصيد التربوي ، الشؤون المالية والإدارية والنشاط الطالبية. وقد جاءت هذه الهيكلية تمكينا للوزارة الاتحادية من تصريف مهامها التخطيطية كما نص عليها المرسوم الدستوري الرابع ١٩٩١م غير أن الدروس المستفادة من تجربة الحكم الفدرالي توحى بأن الأمر يتطلب هيكلية اتحادية أكثر مرونة وذات علاقة تنسيقية قوية مع الولايات تمكن الوزارة الاتحادية من الانتقال من التسيير الرتيب للأعمال الإدارية والتربوية إلى تسيير متفاعل مع

الأداء ومستجيب لمتطلبات الحكم الفدرالي وتحدياته ، وتخرج بها من النزعة المحافظة ذات الطابع المؤسسي التقليدي وتتجه بها نحو المبادرة والابتكار وتجويد الأداء والتحديث. في الهيكل الحالي هناك بعض الوحدات ذات الطابع الاستقلالي بموجب قوانين خاصة بها تتبع مباشرة للوزير مثل المركز القومي للمناهج والبحث التربوي ومؤسسة التربية للطباعة والنشر.

٢-٤ - أهداف التعليم العام ووسائله

حدد قانون تخطيط التعليم لسنة ٢٠٠٠م أهداف التعليم العام فيما يلي: " ترسيخ العقيدة والقيم الدينية وتركيز القيم الاجتماعية القائمة على دوافع العمل الصالح والتقوى. " رياضة عقول الناشئة وتربية أجسادهم وتزكية نفوسهم وتدريبهم على أعمال الفكر وإحسان المعاملة. " تقوية روح الجماعة والانتماء للوطن والولاء له. " بناء مجتمع الاستقلال والتوكل على الله والاعتماد على النفس. " حفز الإبداع وتنمية القدرات والمهارات في مجال التقانة الحديثة إنجازاً وتحقيقاً للتنمية الشاملة. " تنمية الحس البيئي والتعريف بمكونات البيئة وحفظها من الفساد وحسن استقلال مواردها كنعمة من نعم الله التي لا تُحصى. أن بلوغ هذه الأهداف يمكن الدارس من اكتساب المعارف والخبرات والمهارات الحياتية الأساسية ويغرس القيم الفاضلة وتنمية السلوك الحميدة المعين على التفاعل مع المجتمع والمشاركة في العمل، كما يعرفه ببيئته الطبيعية والاجتماعية من حوله وكيفية المحافظة عليها وتنميتها، كما ينمي في الدارس الاتجاهات الإيجابية نحو العمل والإنتاج وترسيخ العقيدة بمنهجها الشامل. وتحقيق التوازن في شخصية الدارس من حيث البعد القيمي والتنموي ولكن عالم اليوم وبفضل ما تتيحه وسائل التقانة الحديثة أصبح متقارباً بصورة مذهلة وأصبح التفاعل مع أحداثه أمراً محتوماً فلا بد أن تتضمن الأهداف هذا البعد العالمي حتى يكون التفاعل إيجابياً ومثمراً. أما الوسائل التي يمكن أن تستخدم لبلوغ أهداف التعليم العام فقد تضمنها قانون تخطيط التعليم العام لسنة ٢٠٠٠م أيضاً وتشمل: " توفير البيئة المدرسية الصالحة للتعليم. " تدريب المعلمين والكفايات التربوية في المجالات التربوية كافة. " تكثيف النشاط الطالبى وتمكينه واستثماره في بلوغ غايات وأهداف التربية. " دعم وتنمية المدارس المنتجة لإثراء بيئة التعليم وتشجيع العمل اليدوي وتنمية القدرات والمهارات الفنية. " تفعيل المجالس التربوية لتحقيق الربط المنشود بين المدرسة والأسرة والمجتمع. " توظيف الخبرات والإمكانات التربوية على المستويات كافة لمواكبة الاستخدام المتزايد للتقانة في المجال التربوي. " وضع الأسس والمعايير واتخاذ التدابير التي تمكن من رعاية الموهوبين والمعاقين والفئات الخاصة الأخرى. " إعداد البرامج والمناهج الملائمة لاحتياجات المجتمع وتنوعه البيئي والثقافي. " على سلطات التعليم أن تستخدم أي وسائل ملائمة تمكن من بلوغ

أهداف التعليم العام. أن هذه الوسائل كما حددها القانون قد أسهمت في تحديد معالم السياسات التربوية مستقبلاً.

٣- السياسات والتشريعات

أولاً: السياسات: أ/ تركيز التعليم العام والتوسع في فرصة:

أن عقد التسعينات قد شهد جهوداً ضخمة بذلتها الدولة وجهداً شعبياً مقدراً للتوسع في التعليم العام وتأتي الآن ومع مطلع القرن الحادي والعشرين مرحلة تجويد وتركيز التعليم العام مصاحبة لجهود التوسع وذلك بالآتي: " إعداد وتأهيل المعلمين وتحسين أوضاعهم وتمهين التعليم للمحافظة على ميزة المعلم السوداني في محيطه الإقليمي. " ربط التعليم باحتياجات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وذلك بتجديد الالتزام بمحو الأمية وسد منافذها. " ترقية نوعية التعليم ورفع كفاءته بترقية البيئة التعليمية وتطوير المناهج وتأصيلها وتوفير الكتاب المدرسي وتجويد طباعته وتطوير قاعدة البيانات التربوية وربطها قومياً. " إفراد عناية خاصة للغة العربية وتقويتها باعتبارها اللغة القومية للتخاطب ودعم التخطيط اللغوي.

ب- السعي لتحقيق التوازن بين الولايات في فرص التعليم:

نظراً للفوارق القائمة الآن بين الولايات في معدلات الاستيعاب والنسب العامة للنجاح في امتحان مرحلة التعليم الأساسي والثانوي فإن الوزارة تعمل على تضيق الهوة عن طريق ضرورة دعم الولايات مراعاة التوزيع العادل للكفاءات التربوية ومن السياسات ذات الأولوية ما يلي: " تعميم التعليم الأساسي والزاميته بالتوسع الكمي لتحقيق العدالة وإتاحة الفرص والتوازن في كم ومستويات التعليم بين الولايات وتأمينه للفئات الخاصة. " توسيع وتطوير التعليم الثانوي في إطار المناهج الجديدة ليستوعب كل الناجحين في مرحلة التعليم الأساسي. " تشجيع التعليم الخاص والأهلي تأكيداً لدور المجتمع في التعليم وفقاً لضوابط السياسة العامة. " العناية بالتعليم قبل المدرسي والعمل على تعميمه باعتباره مرحلة من مراحل التعليم العام. " توسيع مصادر تمويل التعليم بتوسيع فرص التعاون الدولي واستقطاب الدعم الشعبي.

ج/ تعزيز دور التعليم في بناء السلام والتواصل الدولي:

يؤدي التعليم دوراً أساسياً في إبراز الملامح الفريدة لشعب السودان وتأكيد استمراريتها فضلاً عن تحقيق تنمية متوازنة. وقد بذلت جهود مقدرة في إبراز التنوع الثقافي واللغوي والبيئي من خلال برامج وأنشطة التربية وأنشئت إدارة عامة

لتأهيل الرصيد التربوي لإعداد العمالة الفنية الضرورية لتحقيق التنمية الشاملة، خاصة في المناطق المتأثرة بالحرب. وفي إطار بناء السلام والتواصل الدولي تهدف السياسات التربوية إلى: " تدعيم مفاهيم السلام والأمن الاجتماعي والوحدة في برامج التعليم. " توسيع فرص التعاون الدولي والتبادل الثقافي والتعليمي. " العناية باللغات الأجنبية الحية وكتابة اللغات المحلية. ثانياً: التشريعات: لقد جاءت القوانين والتشريعات التربوية. ويعتبر قانون تخطيط التعليم العام لسنة ٢٠٠١م من أبرز هذه القوانين وقد ألقى بموجبه قانون تنظيم قانون التعليم العام ١٩٩٢م. وقد نص القانون على أحقية التعليم الأساس لكل طفل يبلغ سن السادسة. كما حدد القانون مهام واختصاصات المجلس القومي لتخطيط التعليم العام الذي أبرز دوره في وضع السياسات الكفيلة ببلوغ أهدافه ووضع الأسس لتحديد مستوياته واستقطاب الدعم لتمويله. حدد القانون اختصاصات سلطة التعليم الاتحادية المتمثلة في: " التخطيط التربوي. " المناهج : إعداداً وإقراراً وتطويراً. " رسم سياسات التدريب ومتابعة إنفاذها. " التقويم التربوي والشهادة الثانوية والحرفية. " إنشاء المدارس التجريبية والمدارس السودانية خارج البلاد ومدارس الجاليات. " تنظيم العلاقات الخارجية والعون الأجنبي. " وضع الأسس والمعايير التربوية فيما يتعلق بقواعد الربط وتحديد العام الدراسي وتحويل التلاميذ بين الولايات ومن خارج البلاد وبين التعليم النظامي وغير النظامي. " رعاية تعليم الفئات الخاصة. وتختص سلطة التعليم بالولاية: " بإنشاء مرافق التعليم والترخيص بإنشاء المدارس غير الحكومية والإشراف عليها في نطاق السياسات الاتحادية. " الإشراف المباشر على شهادة مرحلة التعليم الأساسي. " تحديد الزي المدرسي الموحد ووضع أسس تحويل التلاميذ داخل الولاية وتحديد التقويم المدرسي بما يتناسب وظروف الولاية دون تعارض مع ما تحدده الوزارة الاتحادية. " العمل على إضافة مواد تكميلية ذات خصوصية وفق الضوابط العامة التي تضعها السلطة الاتحادية. " حدد القانون أيضاً مستويات المعلمين الفنية كما نص على أحقية المعلم في التدريب. " نص القانون على أن اللغة العربية هي الأداء المعتمدة لتدريس المناهج. " كما أفرد القانون فصلاً للامتحانات والتقويم حدد فيه اختصاصات مجلس امتحانات السودان وأمانة الامتحانات والتقويم. كفاية التعليم العام: لتقويم الكفاية التعليمية هنالك ثلاثة معايير وهي معيار تغطية الخدمات التعليمية للحاجات. ولكل من هذه المعايير مؤشرات التي تقيس المستوى الذي حقته الخدمات التعليمية في بلوغ الأهداف.

أولاً : التغطية : (الجهود المبذولة لتوفير فرص التعليم) تتمثل الجهود التي بذلت خلال عقد التسعينات لتوفير فرص التعليم للجميع في مبادرة ثورة الإنقاذ الوطني بالدعوة لانعقاد مؤتمر سياسات التعليم في عام ١٩٩٠م وبالموافقة من قبل مجلس

الوزراء على توصياته التي أصبحت معلما بارزا في مسيرة التعليم في السودان ، حددت أهدافه وغاياته وسياساته . وجاءت استراتيجية التعليم في عام ١٩٩٢ م بمحاورها الثمان في مجال التخطيط والتقييم والتعليم الأساسي والثانوي والمناهج والمعلم والنشر والتقنيات بغية تنفيذ تلك السياسات وبلوغ الأهداف . اهتمت الوزارة بالجانب الفني المنوط به تنفيذ الاستراتيجية ما يستحقه من اهتمام وذلك بإنشاء واكمال قاعدة البيانات التربوية في عام ١٩٩٥م وتدريب العاملين داخليا وخارجيا . وقد كان لذلك التطور اثر بالغ في توفير المعلومات الحديثة والدقيقة والموثوقة لصناعة القرار ، كما أسهمت في تجويد البحوث التربوية وفي رسم وتقييم السياسات وإجراء الامتحانات واستخراج الشهادات بالسرعة المطلوبة . ولبناء القدرات الفنية دربت الوزارة نسبة من الكفايات التربوية في مجال التخطيط والمناهج والنشر والتقييم والتوثيق. وقد انعكس اثر التدريب في انتظام الكتاب الإحصائي للأعوام ١٩٩٤/٩٥/٩٦م . وشهادة مرحلة الأساس للعام ١٩٩٦م والأعوام ١٩٩٨ ، ١٩٩٩م والشهادة الثانوية منذ العام ١٩٩٥م . كما تم إعداد ٥ تقارير عن تطور التعليم في السودان في الأعوام ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٦-٩٩-٢٠٠٠م للمشاركة بها في المحافل الدولية . وقد أسهمت هذه الإصدارات والبحوث في تعميق الوعي بأهمية التعليم العام في حياة المجتمع وبالذور الذي يمكن أن يؤديه في الارتقاء بالمستوى العام وبنوعية حياة المجتمع .

التعليم قبل المدرسي : يهدف التعليم قبل المدرسي إلى تربية النشء على القيم الدينية وتنمية مهاراتهم الفعلية والاجتماعية وبناء قدراتهم على التواصل باللغة العربية وإدراكهم لدور مرحلة الطفولة المبكرة في تكوين سلوك الطفل – فقد اهتمت الدولة و لأول مرة في تاريخ التعليم في السودان بهذه المرحلة وضمتها للسلم التعليمي بصدور قرار مجلس الوزراء رقم (١٧٩٩) في عام ١٩٩٠م . وقد كان للتعليم قبل المدرسي همأ مجتمعيا إشرافا وتنفيذا ومتابعة . وهذا لاهتمام من قبل الدولة لا يلغى دور المجتمع في هذا المجال بل يدعمه ويكمله. وقد جاء الاهتمام متزامنا مع مقررات المؤتمر العالمي حول التربية للجميع في عام ١٩٩٠م والذي أكد السيد رئيس الجمهورية التزامه بمقرراته وفق بيان سياسي يناشد فيه قطاعات المجتمع السوداني بالإسهام في مسيرة التعليم للجميع وقد أكد مؤتمر جومتين أن التعليم يبدأ منذ الولادة مما يستدعى الرعاية المبكرة للطفولة وتوفير التربية الأولية . وقد تضمنت أهداف مؤتمر داکار أبريل ٢٠٠٠م موضوع التعليم قبل المدرسي ونصت على توسيع وتحسين الرعاية والتعليم الشاملين في مرحلة الطفولة المبكرة لا سيما للأطفال الاكثر عرضة للخطر واشد حرماناً .

تعليم مرحلة الأساس

إن تعليم مرحلة الأساس هو الركيزة الأساسية في بناء المجتمع ومن خلاله تلبى حاجات التعليم الأساسية من مهارات وقيم ومضامين واتجاهات والتي لا غنى عنها لحياة حرة وسليمة ومعافاة ويسهم تعليم مرحلة الأساس بفعالية في إحداث التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية وقد أثبتت الدراسات أن الاستثمار فيه أكثر عائداً من غيره من مراحل التعليم وأن عطاء العامل المتعلم يفوق عطاء زميله الأمي بما يعادل ٥٠%. إن الوفاء بالتعليم الأساسي يمثل الوفاء بالحق الإنساني في التعليم وقد حدد المجتمع الدولي في دكاكر التزامه بهذا الحق المتمثل في ضمان توفير إلزامية ومجانية وإكمال تعليم ابتدائي جيد النوعية لجميع الأطفال بحلول عام ٢٠١٥م مع التركيز بوجه خاص على الفتيات والأطفال في الظروف الصعبة وأطفال الأقليات العرقية. كما هدف التزام دكاكر إلى القضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥م. وتحقيق المساواة في التعليم بين الجنسين بحلول عام ٢٠١٥م بتركيز على الفتيات لضمان توفير فرص الانتفاع الكامل والعاجل والنجاح في تعليم أساس جيد النوعية لهن لقد هدفت استراتيجية التربية إلى تعميم مرحلة الأساس بحلول عام ٢٠٠٢م ونتيجة للجهود التي بذلت في إنفاذ برامج الاستراتيجية.

محو الأمية وتعليم الكبار

تهدف السياسات التربوية للقضاء على الأمية وسد منابعها باعتبارها المعوق الأساسي للنهضة الحضارية وسبب مباشر لتخلف للمجتمع واضمحلاله. وقد وجدت حملات محو الأمية دعماً سياسياً قوياً مكن من الارتفاع بمستويات القرائية من ٢٧.١% عام ١٩٩٠م للجنسين في الفئة العمرية ١٥ عاماً فما فوق إلى ٥٢.٧% عام ١٩٩٩م ومازالت الجهود تتواصل للقضاء على الأمية بحلول العام ٢٠٠٥م وبذلك يكون السودان قد حقق أحد أهداف مؤتمر دكاكر والذي ينادي بتحقيق تحسن في مستويات القرائية لدى الكبار والنساء خاص بنسبة ٥٠% بحلول عام ٢٠١٥م وتوفير فرص الانتفاع العادل ببرامج التعليم الأساسي للكبار كافة. التعليم الثانوي: يعتبر التعليم الثانوي مرحلة هامة من مراحل التعليم العام إذ تهدف إلى تخريج جيل قادر على التعامل مع الحياة من خلال الخيارات الواسعة التي يوفرها منهج المرحلة الثانوية الجديد والتي تمكن الدارس من اكتشاف قدراته ومواهبه ومن توجيه ميوله وتنفيذ طموحاته وتطلعاته. وتهيئ المرحلة الثانوية الدارسين إما للانخراط في الحياة العملية أو مواصلة دراستهم العليا. وقد هدفت السياسات التربوية إلى التوسع في التعليم الثانوي وتطوير ليستوعب جميع الناجحين من مرحلة التعليم الأساسي. كما هدفت بالارتفاع بنسبة المواد الفنية إلى ٦٠% في سياق المنهج الجديد. وقد بلغت نسبة المواد الفنية الآن ٥٥% من محتوى المنهج.